

درباس: المفوضية وافقت على وقف التسجيل حتى للموجودين في الداخل

700 ألف نازح وستسلم المعلومات الباقية تبعاً من دون أي مشكلة. يكشف درباس عن برنامج جديد لمواكبة الطوارئ السكانية بعد النزوح السوري منقذ من الوزارة وافقت عليه الحكومة. يتألف البرنامج من فرق ميدانية لإعادة إجراء مسح للنازحين والحصول على معلومات أكثر بالتعاون مع المفوضية، أما الهدف منه، فهو أن يكون لدى الحكومة قاعدة بيانات وطنية.

تؤكد سليمان أن المفوضية تلتزم حماية بيانات الأشخاص المسجلين لديها وبالتالي لا يمكن مشاركة هذه المعلومات إلا لأغراض محددة وبموافقة المعنيين. وفي ما يتعلق بتبادل المذكرات بين المفوضية ووزارة الخارجية، نيابة عن الحكومة، تقول: «وضعت المسامات الأخيرة في 9 كانون الثاني 2015 على الاتفاق، وبعد ذلك التقت المفوضية مع وزارة الشؤون الاجتماعية لوضع آلية لنقل البيانات. وقد حصل ذلك بشكل نهائي ويعمل به منذ 4 آذار، ما يتيح لوزارة الشؤون الاجتماعية الوصول إلى البيانات». إن بيانات 790 ألف لاجئ متاحة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وبموازاة ذلك تعمل المفوضية على الحصول على موافقة اللاجئين الباقين لتبادل البيانات الخاصة بهم، على أن يكون الانتهاء من هذه العملية بحلول منتصف العام كما هو متفق عليه في تبادل الملاحظات مع وزارة الشؤون الخارجية.

أما بالنسبة إلى الاتفاق بين المفوضية والوزارة على عدم الكشف عن المعلومات لطرف ثالث، فيرفض درباس الحديث عن المراسلات السرية، لكنه يقول إن الاتفاق يقضي بأن تودع هذه المعلومات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية لأن المفوضية مؤتمنة على حياة هؤلاء الناس. لكن نحن كدولة لدينا الحق في أن نعرف من هم هؤلاء الناس مع الالتزام التام بالسرية.

تعلن سليمان أن الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية والمفوضية حددت أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي المستفيدة من البيانات المقدمة. وبالتالي اتفق مع الحكومة على أن تضع وزارة الشؤون ترتيبات لحفظ سرية المعلومات، ولا سيما في ما يتعلق بعدم عرضها على أي طرف ثالث، على أن يُرسل تقرير عن التسجيل شهرياً.

من جهة أخرى، تتحدث سليمان عن 51 ألف طفل سوري ولدوا في لبنان منذ عام 2011، من بينهم فقط 31% جرى تسجيلهم. لذلك إن الدعوة إلى تسجيل الأطفال لا تعني توطينهم، إذ إن المفوضية لم تدع إطلاقاً إلى توطين اللاجئين، إنما تنادي بتسجيل هؤلاء الأطفال وفقاً للقانون اللبناني بالتعاون مع الوزارات المعنية.

تنفي سليمان أي ضغوطات قامت بها المفوضية من أجل دفع الحكومة إلى توقيع اتفاقية جنيف للاجئين، إنما بالعكس تشدد المفوضية دائماً بما قدمه الشعب اللبناني للاجئين. أما بالنسبة إلى عملية إعادة التوطين التي باشرت بها بعض الدول الغربية وفق معايير تمييزية (الدين، المستوى التعليمي...)، فتؤكد سليمان أن المفوضية تستند في إعادة التوطين إلى المعايير الإنسانية التي اتفق عليها عالمياً. هذه المعايير تتعلق في ما إذا كان اللاجئ هو أحد الناجين من العنف (العنف الجنسي) أو التعذيب، لديه حالة طبية خطيرة لا يمكن معالجتها في البلد المضيف أو في خطر وقوع ضرر مباشر وخطير. وتلفت إلى أنه في عام 2014، 25% من اللاجئين الذين تقدموا لإعادة التوطين كانوا من ذوي الاحتياجات الطبية الخطيرة؛ 30% ناجون من العنف أو التعذيب؛ و20% يعانون من الأمرين على حد سواء.



درباس: في مراحل معينة كان هناك توتر بين الدولة والمفوضية (مروان بوحيدر)

أيضا الشوفي

لا يمكن وصف العلاقة بين الدولة اللبنانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الآونة الأخيرة بالجيدة. حالات «سوء التفاهم» بين الطرفين تكررت كثيراً، وأول ما ظهر منها كان في العام الماضي خلال الاجتماع الذي حصل بين المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، والمفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين أنطونيو غوتيريس مع اللجنة الوزارية المكلفة متابعة ملف اللاجئين السوريين. آنذاك وُصف اللقاء بأنه «صدامي» بين المفوضية، تحديداً والحكومة، وفيه طُرحت مسألتان أساسيتان: إعطاء قاعدة بيانات

المفوضية: لا يمكن مشاركة بيانات النازحين سوى لأغراض محددة وبموافقة المعنيين

اللاجئين للحكومة ووقف النزوح. يؤكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس أن النزوح توقف نهائياً، أما بالنسبة إلى الـ 1471 نازحاً الذين سجلتهم المفوضية بعد 5 كانون الثاني، فهؤلاء، وفق درباس، «خدعوا الدولة ودخلوا على أساس أنهم ليسوا لاجئين، ليتبين لاحقاً أنهم سجلوا في المفوضية. عندما علمنا بذلك طلبنا من المفوضية شطبهم على الفور. وطلبنا منهم أيضاً وقف كل عملية التسجيل حتى للموجودين في الداخل، وقد استجابت المفوضية لذلك».

بدورها، تؤكد الناطقة الإعلامية باسم مفوضية شؤون اللاجئين في لبنان دانا سليمان، أن هؤلاء «كانوا مصنّفين كلاجئين تحت وصاية المفوضية، إلا أنه عندما طلبت الحكومة شطبهم التزمنا، لكننا أعربنا عن قلقنا من هذا الأمر». فالتسجيل، وفق سليمان، «لا يساعد المفوضية فقط، إنما هو أداة مهمة لتتبع الأرقام والاحتياجات وتجنب التوترات». وتضيف أن تسجيل أي لاجئ لا يفرض أي التزامات على الدولة، وليس وسيلة لتوفير دخول البلاد أو تحديد الوضع القانوني للشخص. إذاً فقد شطبت المفوضية هؤلاء من سجلات النزوح لكنهم بقوا في لبنان والحكومة في صدد دراسة الموضوع لتقرر ماذا ستفعل بهم.

يعترف درباس بأنه في مراحل معينة كان هناك توتر في العلاقة بين الدولة والمفوضية، لكنه ينفي حصول أي تباطؤ في عملية تسليم قاعدة البيانات للوزارة، يقول: «هناك اتفاقية لتبادل المعلومات وإلى اليوم تسلمنا معلومات

الأساسي للمفوضية، يتضمن «السماح بدخول اللاجئين» وليس حصرهم، و«دعم استيعابهم من خلال العمل على تسهيل حصولهم على الجنسية»، و«تزويدهم وثائق سفر»، و«السماح لهم بنقل ممتلكاتهم وخاصة تلك اللازمة لإعادة توطينهم». ويزداد الارتياح مع تقليص الدول المانحة لحجم مساعداتها، ومع إقرار المفوضية بأنها لن تكون قادرة على إعادة توطين (resettlement) أكثر من 100 ألف نازح في دول أخرى، بعدما رفض عدد من الدول الغربية والأوروبية التجاوب مع برنامج المفوضية لإعادة التوطين، فيما اعتمدت دول أخرى الانتقائية في اختيار من يُعاد توطينهم، سواء على أساس الطائفة أو المستوى التعليمي.

مصادر دبلوماسية تحدثت إليها «الأخبار»، تلتفت إلى أن لدى المنظمات الدولية عموماً ميلاً إلى محاولة نفخ نطاق ولايتها وتكبير دورها. وفي ما يتعلق بالمفوضية، فإن النزوح السوري هو الملف الأكبر في تاريخها، بحجمه وأبعاده وارتباطه بصراعات سياسية. أضف إلى ذلك أن لبنان، بتربكته وطبيعته، يغري الأجنبي عموماً، سواء كان سفيراً أو منظمة دولية، بلعب دور أكبر مما ينبغي له». لا تحبذ هذه المصادر توجيه اتهامات التامر إلى المفوضية أو القيمين عليها، لكنها تشير إلى أن هذه المنظمة «تضخمت بشكل مخيف، وآلية اتخاذ القرارات فيها لا تعود إلى من يديرها وحده. وفي ظل وجود هاجس كبير لدى الغرب من موجات النزوح الضخمة، فإن هذه الدول قادرة دائماً على تمرير أجنداتها، خصوصاً أن العمل الفعلي للمفوضية على الأرض يتم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية (NGOs)، مع ما لكثير من هذه الجمعيات من امتدادات ومشاريع يدور حولها كثير من علامات الاستفهام».



المفوضية: لا ارضية للمخاوف من التوطين (هيثم الموسوي)



طالبت المفوضية الحكومة بإعطاء وثائق ولادة لأكثر من 35 ألف طفل سوري

آلية المفوضية تسمح للحكومة بـ«الوصول إلى» وليس «الحصول على» البيانات



تبدو أي ملامح له في الأفق حالياً. وفي هذا السياق، تتساءل مصادر دبلوماسية عما يحول دون توجيه الأسر السورية إلى السفارة السورية في بيروت لتسجيل وقوعات الأحوال الشخصية حسب الأصول؟

ارتياح

في النظام الأساسي لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، يتولى الأخير التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين من خلال مساعدة الحكومات والمنظمات الخاصة، «بشرط موافقة الحكومات المعنية»، في تسهيل العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم أو استيعابهم في مجتمعات جديدة. ومنذ اندلاع الأزمة السورية، حرصت المفوضية على التزام شرط «موافقة الحكومة المعنية» في كل البلدان المجاورة... باستثناء لبنان! لا بل سعت، في أكثر من مناسبة، إلى الضغط على لبنان لتوقيع اتفاقية جنيف للاجئين 1951، بما يعطيها صلاحيات واسعة في التعامل مع ملف النازحين بمعدل عن الحكومة، الأمر الذي يثير كثيراً من الارتياح. إذ أن النظام

النازحين، أشارت ممثلة المفوضية السامية إلى أن اتفاقاً تم مع الشؤون الاجتماعية على آلية تتيح للوزارة «الوصول» إلى (وليس الحصول على) البيانات، كما ترسل المفوضية تقريراً شهرياً إلى وزارة الشؤون «لإطلاعها» (مجرد الإطلاع من دون الحق بالتصرف)؟ على الاتجاهات السائدة في عملية التسجيل.

أشارت المسؤولة الدولية مسألة إعطاء وثائق ولادة إلى أكثر من 35 ألف طفل سوري ولدوا في لبنان ولا يمتلكون «أي هوية معترف بها قانونياً». علماً أن ليس من صلاحية الحكومة إصدار وثائق تفيد بسورية هؤلاء الأطفال. أما إعطاء وثائق ولادة لهذا العدد الضخم، ولبن سيولدون لاحقاً، فسيشكل على المدى الطويل مشكلة في ظل مخاوف حقيقية لدى كثير من اللبنانيين من مخططات للتوطين، وهو الأمر الذي يبدو أن كيلي ترى فيه مجرد تهويل. إذ أبلغت صحيفة «السفير» في آذار الماضي أن لا أرضية لهذه المخاوف وأن النازحين السوريين «سيعودون حالما يصبح الوضع في سوريا مستقراً»، الأمر الذي لا

عُيُن